

موجز

تحويل الوعود إلى افعال

المساواة بين الجنسين في خطة
التنمية المستدامة لعام 2030

تحويل الوعود إلى أفعال: المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

مناصري حقوق المرأة للمطالبة بالمساءلة عن الالتزامات تجاه المساواة بين الجنسين أثناء تقديم عملية التنفيذ.

وفي أفضل صوره، يقدم الرصد المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي تقييماً قوياً وشفافاً للتقدم المحرز والفجوات والاختناقات التي يمكن أن تُثْرِي بالمعلومات النقاش الدائر حول أوجه النجاح والفشل وأن تدعم التعلم بشأن الأمور الناجحة لتحقيق المساواة بين الجنسين والموضع التي تحتاج إلى تصحيح المسار. ولكن حلقة التغذية العكسيّة هذه لا تعمل بشكل آلي. وكما يظهر التقرير، سيطلب تفعيل كل امرأة وفتاة بإيجابية ثورة ليس فقط في البيانات الخاصة بال النوع الاجتماعي ولكن في السياسات والبرامج والمساءلة أيضاً. ويقدم التقرير توصيات محددة بشأن كيفية تحقيق الاتساق بين أبعاد التنفيذ هذه وبين الرؤية الجريئة لخطة عام 2030.

تحديات في السياق العالمي

على الرغم من أن التنفيذ المتكامل والعالمي للرؤية الموضوعة بخطة عام 2030 تحمل أمكانية تحويل حياة النساء والفتيات في شتى أنحاء العالم، إلا أن التحديات هائلة. تزداد معدلات الاستخراج الواسع النطاق للموارد الطبيعية ، ومعدلات التغيرات المناخية والتدحرج البيئي بصورة مسبوقة مما يقوّض سبل العيش ملائين من النساء والرجال ولا سيما في العالم النامي. ويظل الاقتصاد العالمي غير مُستقر بعد ما يقرب من عقد كامل من الأزمات والكساد وتداير التقشف التالية لهما. و تستمر السياسات الاقتصادية التقليدية في تعزيز انعدام المساواة والدفع بجزء من البشر للتخلُّف أكثر عن ركب التنمية.

في أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتنالول خطة عام 2030، التي تتألف من 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، و 196 غاية و 232 مؤشراً، نطاقاً واسعاً من التحديات العالمية، وتهدف إلى القضاء على الفقر وخفض أوجه انعدام المساواة المتعددة والمتقطعة والتصدي لتغيير المناخ وإنهاء النزاع واستدامة السلام. وبفضل الجهود المستمرة من المدافعين عن حقوق المرأة من شتى أنحاء العالم، أصبح الالتزام بالمساواة بين الجنسين بارزاً وشاملاً ومتنوعاً في المجالات. واستناداً إلى الالتزامات والمعايير المتضمنة في إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الأمم المتحدة السيداو) CEDAW فإن خطة عام 2030 تتخد موقفاً واضحاً: لن تكون التنمية مستدامة إلا إذا اكتُسِبَت فوائدها على قدم المساواة لكل من النساء والرجال، ولن تصبح حقوق المرأة حقيقةً واقعةً إلا إذا كانت جزءاً من الجهود الأعم لحماية الكوكب وضمان أن يستطيع جميع البشر العيش بكل كرامة واحترام.

إلى أي مدى وصلنا في تحقيق هذا التوافق الإنمائي الجديد إلى نتائج ملموسة للنساء والفتيات على أرض الواقع، وما الذي يلزم لسد الفجوات المتبقية بين الخطاب الرنان وبين الواقع؟ بعد مضي أكثر من عاشرين منذ بدء تنفيذ خطة عام 2030، يُحصي تقرير الرصد العالمي، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الاتجاهات والتحديات المستمرة استناداً إلى الأدلة والبيانات المتوفرة. وهو يستخدم نهجاً في الرصد ينظر إلى كل من النتائج (الأهداف والغايات) والوسائل (السياسات والعمليات) الالزامية لتحقيق المساواة بين الجنسين في سياق خطة عام 2030. يرمي هذا النهج إلى تكين الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة من تتبع التقدم المحرز بأسلوب شامل ودعم

استعراض التقرير على عنوان الموقع الإلكتروني التالي: www.unwomen.org/sdg-report
إن الآراء الواردة في هذه المطبوعة تعكس وجهات النظر الشخصية للمؤلفين ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات والهيئات التابعة لها. لا تعني الحدود والأسماء الموضحة والتسميات المستخدمة على الخرائط الواردة في هذا التقرير إقراراً أو قبولاً رسمياً ضمنياً من جانب الأمم المتحدة.

للحصول على قائمة بأي سهو أو أخطاء تم اكتشافها بعد الانتهاء من الطباعة، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-1-63214-108-8

تصميم: Blossom - Milan

الطباعة: AGS Custom Graphics، إحدى الشركات التابعة لـ RR Donnelly Company

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2018

تم التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية

جميع الحقوق محفوظة

ويعني هذا أنه على الرغم من أن تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 5 سوف يكون أمراً بالغ الأهمية، إلا أنه لا يمكن أن يمثل موضوع التركيز الوحيد لأعمال التنفيذ والرصد والمساءلة المراجعة لاعتبارات النوع الاجتماعي. وقد يُقوض التقدم المحرّز في بعض الجهات بفعل التراجع أو الركود في جهاتٍ أخرى، وقد تُفقد أوجه التأثر إذا أعطيت الأساسية لنُهج التنفيذ المنعزلة بدلاً من الاستراتيجيات المتكاملة متعددة القطاعات.⁸ ولهذا السبب ناضل مناصرو حقوق المرأة بشدة لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين المستقل بذاته، بالإضافة إلى دمج المساواة بين الجنسين عبر الأهداف والغايات الأخرى، وجذب الاهتمام منظور النوع الاجتماعي للفرقة والجوع والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والتوظيف وتغيير المناخ وتدور البيئة والتوسيع الحضري والنزع والسلام والتمويل من أجل التنمية. ويُبيّن التقرير نفس الأساس المنطقي، أثناء نظره للتقدم المحرّز والفالجات والتحديات في مجال المساواة بين الجنسين عبر خطة عام 2030 بأكملها.

وفي حياة النساء والفتيات، تتشابك بشدة أبعاد مختلفة من الرفاه والحرمان: الفتاة التي تولد في أسرة معيشية فقيرة (الغاية 1.2) وتُجبر على الزواج المبكر (الغاية 5.3)، على سبيل المثال، في الأغلب تترك الدراسة (الغاية 4.1)، وتُجبر في سن مبكرة (الغاية 3.7)، وتعاني من مضاعفات أثناء الولادة (الغاية 3.1) وتتعرض للعنف (الغاية 5.2) بالمقارنة بفتاة من أسرة معيشية ذات دخل أعلى تتزوج في سن لاحق. وفي نهاية سلسلة الأحداث هذه، فإن الفتاة التي تولد تحت مظلة الفقر لا تكاد تتح لها فرصة للخروج من تحتها. وفي أثناء التنفيذ، يجب أن يهدف صانحو السياسات لكسر هذه الدائرة المفرغة والاستجابة لتجارب الإقصاء والحرمان المتربطة عن طريق توفير استجابات متكاملة: والمرأة التي تترك علاقتها مسيئة، على سبيل المثال، تحتاج إلى الوصول للعدالة (الغاية 16.3) بالإضافة إلى احتياجها لمكان آمن للعيش (الغاية 11.1) والرعاية الصحية (الغاية 3.8) والعمل اللائق (الغاية 8.5) حتى يمكنها الحفاظ على مستوى معيشة مناسب لنفسها وألّي أشخاص قد تعولهم.

الشكل رقم 1

لا تزال العديد من البلدان تفتقر إلى تشريع بشأن العنف ضد المرأة



المصدر: البنك الدولي. 2017. "قاعدة بيانات النساء والأعمال التجارية والقانون". تم الدخول إلى الموقع في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. <http://wbl.worldbank.org/>. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

الاستفادة من القدرات التحويلية لخطة عام 2030

هذا الوضع هو بمثابة اختباراً حقيقياً أمام تنفيذ خطة عام 2030. وفي الوقت ذاته، فإن مجرد حقيقة أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد وافقت على رؤية مشتركة مستقبل مستدام يستند إلى التضامن العالمي وحقوق الإنسان يعطي سبباً للتفاؤل الحذر. إذ يوفر تركيز خطة عام 2030 على الاستدامة والمساواة والسلام والتطور الإنساني، سرداً مضاداً للممارسات الحالية المتمثلة في الإقصاء والانقسام. وتتسم أهداف التنمية المستدامة بأهمية خاصة في الوقت الحالي، سواء خطوة سياسية للتعاون الدولي أو مجموعة من الأهداف المحددة والمحدودة بطار زمني والتي تبرز الحاجة العاجلة للعمل المنسق. ما الذي تتطلبه الاستفادة من إمكانياتها التحويلية وجعلها تعمل لصالح المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؟ وتتسم ثلاثة أبعاد من الأبعاد الشاملة لخطة عام 2030 بأهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ المُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي: استناده إلى حقوق الإنسان ونظره إليها باعتبارها وحدة لا تتجزأ، وتطبيقه الشامل والتعهد بعدم استثناء أحد؛ وإمكانية أن يُمثل أداة لوضع الحكومات وأصحاب المصلحة موضع المساءلة.

تصوير الفهم: عدم القابلية للتجزئة والروابط المشتركة واتباع نهج متكمال

في شتى أنحاء العالم، قطعت الحكومات تعهدات ملزمة قانوناً باحترام حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها وتحقيقها. وتستند خطة عام 2030 إلى هذه التعهدات، مُدركاً عدم قابلية الحقوق للانقسام واعتماد بعضها على بعض والروابط بين المساواة بين الجنسين وبين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وال الحاجة لنهج تنفيذ متكمال. وسيكون الاحتفاظ بالتركيز على حقوق الإنسان أمراً حاسماً في إبقاء أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح أثناء تنفيذها وضمان استجابة وسائل تحقيقها لتجارب النساء والفتيات على أرض الواقع.

التتحول تجاه السياسات الإقصائية والقائمة على الخوف يعمق من الانقسامات المجتمعية، ويعزّز النزاعات وعدم الاستقرار؛ وتتسبب النزاعات العنيفة والكوارث الإنسانية في نزوح ملايين البشر بالقوة. في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي، فإن المساواة بين الجنسين ليست غير متحققة فحسب، ولكن حقوق المرأة تواجه مقاومة متعددة من مختلف أنواع التطرف. وال المجال المدني ينكمش فيما يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة تهديدات بمللأحة القضاة من كلِ من الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية.¹

يتجلّى انعدام المساواة بين الجنسين بوضوح في كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة (انظر إلى الشكل 'لمحة سريعة' صفحة 4-5). وعندما لا تستطيع الأسر الوصول إلى الغذاء الكافي، في الغالب تكون النساء أول من يعاني من الجوع.² وفي حين أن الفتيات يعملن بشكل أفضل في المدارس والجامعات مقارنة بالفتيا، إلا أن هذا لم يترجم إلى مساواة بين الجنسين في سوق العمل. وتقف الفجوة في الأجراء حاسم سيسخرق الأمر 68 سنة أخرى لتحقيق المساواة في الأجور.³ وفي حين أن المرأة حققت وصولاً هاماً إلى المناصب السياسية في جميع أنحاء العالم، فإن تمثيلها في البعثات الوطنية بنسبة 23.7 في المائة لا يزال بعيداً عن المساواة.⁴ وعلاوة على ذلك، فإن المكاسب المحققة هشة في مواجهة التهديدات والهجمات التي تتعرض لها النساء السياسيات والناخبات، والتحرش الجنسي المستمر وإساءة المعاملة عبر شبكة الإنترنت. تعرضت واحدة من كل خمس نساء لعنف جسدي و/أو جنسي من شريك حميم في غضون 12 شهراً الأخيرة.⁵ إلا أن 49 بلداً ليس لديها قوانين تحمي النساء بصفة خاصة من هذا النوع من العنف (انظر الشكل رقم 1).⁶ وعلى الرغم من تزايد تواجدهن في الحياة العامة، لا تزال النساء تقوم بأعمال رعاية وأعمال منزلية غير مدفوعة الأجر أكثر بـ 2.6 مرة مما يقوم به الرجال.⁷ وتعد النساء والفتيات أيضاً المسئولات الرئисيات عن جمع المياه والوقود الصلب في الأسر المعيشية التي لا تمتلك الوصول إلى مصدر مياه محسنة وطاقة نظيفة في منازلها، مع ما لذلك من آثار صحية ضارة على صحتهن وسلامتهن.

<h3>القضاء على الفاصل بين الجنسين</h3>	<h3>التعليم الجيد وأسعار معقولة</h3>	<h3>طاقة نظيفة وأسعار معقولة</h3>	<h3>المساواة بين الجنسين</h3>	<h3>الصحة الجيدة والرفاه</h3>	<h3>القضاء على الفاصل بين الجنسين</h3>
<p>وتعرض النساء اللواتي يعيشن في الأحياء العشوائية في المدن لصعوب كثيرة، حيث لا تلبى الاحتياجات الأساسية مثل الحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي المحسنة.</p>	<p>مدن ومجتمعات محلية مستدامة</p>	<p>التعليم الجيد وبأسعار معقولة</p>	<p>4.5 وتؤدي النساء 2.6 ضعف الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي يقوم به الرجال.</p>	<p>تمثل النساء 28.8% من الباحثين على مستوى العالم. فقط نحو 1 من 5 بلدان حقق تكافؤ الجنسين في هذا المجال.</p>	<p>الصناعة والابتكار والهيئات الأساسية</p>
<p>كما يعود الاستثمار في المواصلات العامة بفوائد كبيرة بالنسبة للنساء اللاتي يملن إلى الاعتماد على المواصلات العامة أكثر من الرجال.</p>	<p>الاستهلاك والإنتاج المسؤول</p>	<p>15 مليون فتاة في عمر المدرسة الابتدائية لن تتح لهن أبداً فرصة تعلم القراءة والكتابة في المدرسة الابتدائية في مقابل 10 مليون فتى.</p>	<p>5.5 لا تشغله النساء سوى 23.7% من المقاعد البرلمانية، بزيادة قدرها 10 نقاط مئوية مقارنة بعام 2000، ولكنها لازالت أقل من التكافؤ.</p>	<p>تزيد خطة عام 2030 بإنهاء العائق التي تحول دون تحقيق النساء والفتيات لتكامل إمكانياتهن. ولكن لا يزال أمامنا تحديات كبيرة:</p>	<p>على المستوى العالمي، هناك 122 امرأة يبلغن من العمر 34-25 سنة يعيشن في فقر مدقع لكل 100 رجال في نفس الفئة العمرية.</p>
<p>يؤثر تغير المناخ بصورة غير متناسبة على النساء والأطفال، الذين يزيد احتمال وفاتهن أثناء الكوارث بقدر 14 مرة عن الرجال.</p>	<p>العمل المناخي</p>	<p>6.5 فقط من النساء المتزوجات والمربطات يتذبن قراراتهن الخاصة بهن بحرية بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية.</p>	<p>في 18 بلداً، يجوز للرجال قانوناً منع زوجاتهم من العمل، وفي 39 بلداً، لا تتساوی حقوق الميراث بين البنات والأبناء، وهناك 49 بلداً بدون قوانين تحمي النساء من العنف المنزلي.</p>	<p>وقد توفيت على مستوى العالم 303 ألف سيدة نتيجة لأسباب تتعلق بالحمل في عام 2015. يتراجع معدل الوفيات على نحو أبطأ مما يتيح تحقيق الغاية 3.1.</p>	<p>وتروج نسبة 30% من انعدام المساواة في الدخل إلى انعدام المساواة داخل الأسر المعيشية، بما في ذلك بين النساء والرجال. النساء أكثر عرضة من الرجال للعيش تحت خط الفقر.</p>
<p>العمل اللائق ونمو الاقتصاد</p>	<p>السلام والعدل والمؤسسات القوية</p>	<p>13.5% من ملاك الأراضي الزراعية على مستوى العالم.</p>	<p>5.2% من النساء في المرحلة العمرية 15 إلى 49 عاماً تعترض للعنف الجنسي وأو العنف الجنسي من شريك حميم خلال 12 شهراً.</p>	<p>الحياة تحت الماء</p>	<p>يؤثر تلوث المياه العذبة والأنظمة الإيكولوجية البحرية تأثيراً سلبياً على السبل المعيشية للنساء والرجال، وعلى صحتهم وصحة أطفالهم.</p>
<p>تباع فجوة الأجور بين الجنسين 23%. يبلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة 63% في حين يبلغ معدل مشاركة الرجال .94%</p>	<p>في عام 2012، بلغ التمويل المتدايق خارجاً من البلدان النامية 2.5 ضعف كمية المساعدات المتدايق إليها، وتضاءلت اطباق المخصصة للشئون الخاصة بال النوع الاجتماعي بالمقارنة.</p>	<p>عقد الشراكات لتحقيق الأهداف</p>	<p>5.5 تزوجت 750 مليون امرأة وفتاة، على مستوى العالم، قبل أن يبلغن 18 عاماً بينما تعرضت 200 مليون امرأة وفتاة على الأقل في 30 بلداً لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.</p>	<p>الحياة في البر</p>	<p>بين عامي 2010/2015 فقد العالم 3.3 مليون هكتار من أراضي الغابات. تعتمد النساء الريفيات الفقيرات على موارد تجمع مشتركة ويتأثرن بشكل خاص بنضوبهن.</p>

1 تستخدم نسخ مختصرة من أهداف التنمية المستدامة الرسمية لتسهيل التواصل.

بعيداً عن المتوسطات: من الذين يتم استثنائهم؟

الاجتماعية والملوّف الصعب لأكثر الفئات ضعفاً أو حرجاً. في شتى البلدان، غالباً ما تكون حالة النساء والفتيات التي يتعرضن لصور متعددة ومتقاطعة من التمييز - بما في ذلك التمييز بناءً على الجنس أو العمر أو الطبقة أو الإعاقة أو السلالة أو العرق أو التوجه الجنسي أو النوع الاجتماعي أو حالة الهجرة - أسوأ من المتوسط عبر العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

غالباً ما تُقيّم الإحصائيات الوطنية، مثل تلك المستخدمة لتتبع التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الاتجاهات بناءً على المتوسطات الوطنية. وتفيد المتوسطات في الإجابة على أسئلة هامة: إلى أي مدى يسير بلدٍ ما على طريق سد الفجوة بين الجنسين في التعليم؟ ما مدى انخفاض وفيات الأمومة على مدار العقد الماضي؟ إلا أن المتوسطات تُخفي أيضاً وجهاً آخر لعدام المساواة بين الفئات



Photo: UNICEF/Andrew Esiebo

على المستوى الوطني، من المهم ضمان عدم إقصاء الجماعات المهمشة من التقدم. عادةً ما تتعرض النساء والفتيات الأكثر تهميشاً للعديد من أوجه انعدام المساواة والصور المتقطعة من التمييز، بما في ذلك التمييز بناءً على الجنس والعمر والإعاقة والطبقة والسلالة والعرق والتوجه الجنسي والنوع الاجتماعي وحالة الهجرة. في الولايات المتحدة على سبيل المثال، تزيد نسبة النساء السود والنساء الأميركيات من الشعوب الأصلية/الآسكتا فوق سن 50 عاماً التي يعيشن في أسر معيشية منخفضة الدخل بنسبة 10 في المائة عن المتوسط لجميع النساء، ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تبلغ حصة النساء السود ونساء الشعوب الأصلية لأمريكا وألaska الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة الذين يعيشون في أسر منخفضة الدخل أكثر من 10 نقاط مئوية عن المتوسط لجميع النساء؛ وبالمثل، فهناك احتمال أكبر أن تكون النساء المُلمسنات المقيمات في المدن الداخلية أكثر فقرًا من المقيمات في الضواحي.¹² في نيجيريا، يزيد احتمال أن تتزوج امرأة ريفية منخفضة الدخل من أثنيّة الهاوسا العرقية قبل سن 18 عاماً بمقدار ثمان مرات عن امرأة ذات دخل مرتفع حضريّة من أثنيّة اليوروبا العرقية (أنظر دراسة الحالـة صـفـحة 8).¹³

يجب بناءً على ذلك مُعالجة حقوق واحتياجات من هم أشد تهميشاً وضمان مشاركتهم المجدية في التنفيذ كمسألة ذات أولوية. وفي الوقت ذاته، من الحيوي ألا تُسهم استراتيجيات دون استثناء أحد¹⁴ في التفتت الاجتماعي والوصم. يمكن أن يؤدي التركيز الحصري على الأكثر تهميشاً، وبخاصة في سياق القيود المالية وتزايد أوجه عدم المساواة، إلى تفاقم التوترات بشأن تخصيص الموارد والإسهام في خلق القوافل النموذجية الضارة وتسلسلات هرمية من الحرمان والاستحقاق.¹⁴ بدلاً من ذلك، تهدف مثل هذه الاستراتيجيات إلى خلق شعور بالتضامن من خلال تقاسم المخاطر وإعادة التوزيع والبرامج الشاملة.¹⁵ وعندما يعني جميع المواطنين ثمار الخدمات العامة، فمن المحتمل أيضاً أن يزيد استعدادهم للمساهمة في تمويلها من خلال ضرائب تدريجية.¹⁶ بدلاً من استبدال أحدهما بالآخر، يجب على الحكومات ضمان الوصول للمجموعات التي تم استبعادها تاريخياً في الوقت الذي تقوم فيه ببناء أنظمة عالمية يتم تمويلها بشكل جماعي واستخدامها من قبل جميع المجموعات الاجتماعية.¹⁷

دون استثناء أحد: الشمول والتضامن ومُعالجة أوجه انعدام المساواة المتقطعة

من بين السمات المميزة الأخرى لخطة عام 2030 أنها تتطابق على جميع البلدان والأشخاص وقطاعات المجتمع مع التعهد بـ «معالجة حقوق واحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً كمسألة ذات أولوية». وتسجّب طبيعته الشاملة للتحديات المشتركة والمترابطة التي تواجهها كافة البلدان - المتقدمة والنامية - في حين يسعى التزام دون استثناء أحد للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً عن طريق بناء التضامن بينهم وبين من هم أفضل حالاً. ويعتبر تحسين حياة الأكثر تخلفاً عن ركب التنمية مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية وليس الإحسان، بالإضافة إلى كونها مسألة أساسية لخلق مجتمعات شاملة ومسارات اقتصادية مستدامة. فانعدام المساواة يضر بالجميع: فهو يمثل تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وعيقاً على النمو الاقتصادي⁹ وعائقاً يحول دول التقدم نحو القضاء على الفقر وتحقيق حقوق الإنسان بصورة أوسع.¹⁰

على المستوى العالمي، سوف يصبح التضامن والتعاون في مجالات مثل تغيير المناخ والهجرة وتمويل التنمية أمراً بالغ الأهمية ل توفير ظروف قابلية للتنفيذ الوطني الناجح. و التدفقات المالية غير المنشورة وتجارة السلاح العالمية والنزع الواسع النطاق لملكية الأراضي بواسطة الجهات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية ، على سبيل المثال، تساهم في الدفع بالناس للتخلّف أكثر عن ركب التنمية، مع الإضرار في غالب الأمر بالنساء والفتيات بصفة خاصة.¹¹ وتحمل الجهات الفاعلة العالمية القوية - سواءً كانت دولاً ذات سيادة أو مؤسسات مالية دولية أو شركات متعددة الجنسيات - مسؤولية حاسمة على وجه الخصوص لضمان ألا يؤدي ما تتخذه أو لا تتخذه من أفعال إلى تقويض المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. كما يُقر مبدأ المسؤوليات المشتركة والمترابطة في آن واحد، أيضاً بأن البلدان التي أسهمت على نحوٍ بارز في التدهور البيئي يجب أن تتحمل القدر الأكبر من مسؤولية حماية كوكبنا.¹²

الولايات المتحدة

الجماعات العنصرية والعرقية الرئيسية في الولايات المتحدة

الأمريكيون الأصليون أو سكان الألسكا الأصليون - منتشرون عبر جميع أخماس الدخل ولكتهم أقل احتمالاً للوقوع ضمن الخامس الأدنى. يعيشون في الأغلب في المناطق الريفية (خارج المدن).

السود - أكثر احتمالاً، بنسبة كبيرة، للوقوع في الخمسين الأدنى من الدخل. وهم ممثلون تمهيلياً زائداً في المناطق الحضرية/المدن الرئيسية.

الآسيويون - ممثلون تمثيلاً زائداً في حُمسي الأغنياء/الأغني.

أكثراً احتمالاً للعيش في المناطق الحضرية (المدن) والضواحي.

الصون اوبسيبييد (اي حرقى) - سنتروں عوں جیلیج احمدیہ
ولکھنی یتوجادون فی الغالب فیالجزء المركبی من توزیع الدخل.
ممثلون قملاً زائداً فی المناطق، الحضرۃ الرئیسۃ (المدن).

البيض - ممثلون مثيلاً زائداً في النصف الأعلى من توزيع الدخل. يعيش معظمهم في مناطق الضواحي، ولكنهم أيضاً

ممثلون تمثيلاً أزيد قليلاً في المناطق الريفية.

يتآزر دخل الأسرة المعيشية والسلالة/العرق والموقع معًا لإنشاء فجوات كبيرة في الوصول إلى التأمين الصحي بين النساء.

في عام 2015، كان 13.1 في المائة من النساء بين سن 18-49 في الولايات المتحدة لا يستطيعن الحصول على التأمين الصحي. وتزيد نسبة غير المؤمن عليهن كثيراً في الخامس الأقل دخلاً (23 في المائة) وترتفع قليلاً بين النساء المُقيمات بعيداً عن المراكز الحضرية (14.2 في المائة). كما أن الفوارق العنصرية والعرقية كبيرة؛ ومن المرجح أن يفتقر النساء البيض والآسيويات لفرص الحصول على التأمين الصحي (8.8 في المائة و 9 في المائة على التوالي). ومن المرجح أن تكن النساء من الأمريكيين الأصليين أو نساء الأسكا الأصليين غير مؤمن عليهن (26.9 في المائة)، تليهن النساء من أصل إسباني (25.7 في المائة). تقع النساء السود في منتصف التوزيع (14.4 في المائة). من بين النساء المليحدرات من أصول إسبانية في الشريحة الخامسة الأفقر دخلاً، تبلغ نسبة غير المؤمن عليهن 37 في المائة (2.8 أضعاف المعدل الوطني و 10 أضعاف معدل الفتاة الأكثر حظاً).¹⁸

الجماعات العربية الرئيسية في نيجيريا

الفولاني - يتركزون إلى حدٍ كبير في الخامس الأفقر من السكان، ويعيش أغلبهم في المجتمعات المحلية الريفية وغالبًا ما تكون المجتمعات مُرتحلة. وجميعهم تقريباً المسلمين.

الهاوسا - يعيشون في الغالب في الأسر المعيشية الأكثر فقرًا والفقيرة في المناطق الريفية، ويعيش نحو 30% منهم في المدن. وجميعهم تقييماً من المسلمين.

إغبو - يقع معظمها في النصف الأول من توزيع الثروة ويتألف معظمها من سكان المناطق الحضرية، ويعيش نحو 20% منهم في المناطق الريفية. وجميعهم تقريباً الكاثوليك أو الطوائف المسيحية الأخرى.

يوروبا - يعيش معظمهم في الأسر المعيشية الأغنى وبعامة في المناطق الحضرية. نصفهم تقريباً من المسيحيين والنصف الآخر مسلمون.

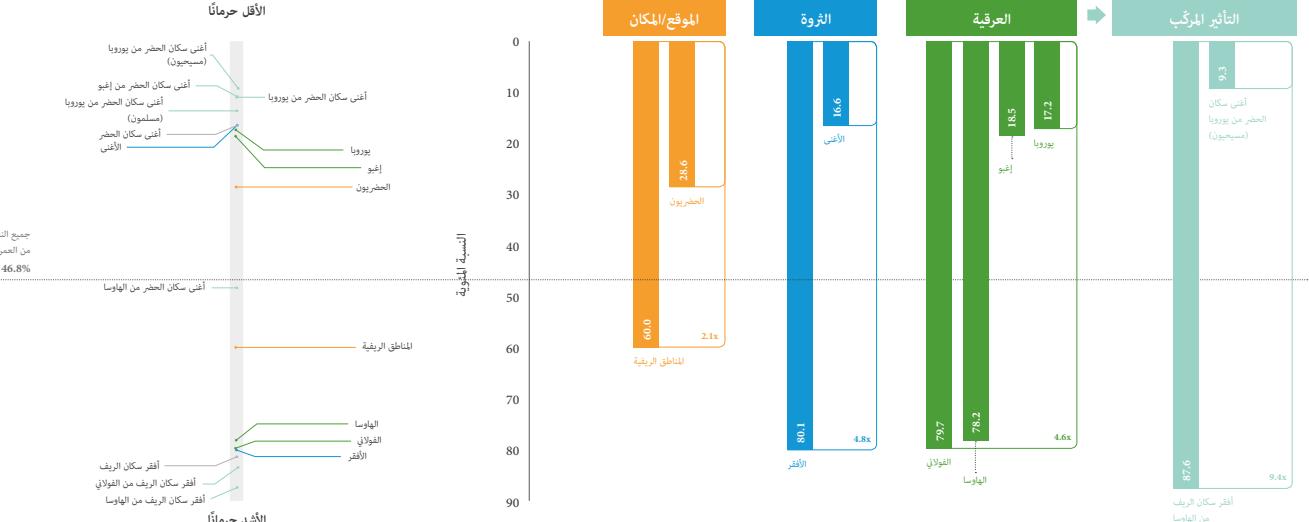
نسبة النساء البالغات من العمر 18-49 في الولايات المتحدة اللاتي يعيشن دون تأمين صحي، مصنفة طبقاً للموقع والدخل والسلالة والعرق، 2015



المصدر: حسبيات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استناداً إلى البيانات الجزئية من مكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة. 2017. "الدراسة الاستقصائية للمجتمعات الأمر يكية." تم الدخول إلى الموقع في 19 يناير / كانون الثاني 2018.

ملحوظة: في الشكل الموجود على الجانب الأيسر، تظهر جميع الفئات مُرتتبةً من الأشد حرماناً إلى الأقل حرماناً فيما عدا الفئات ذات أحجام العينات غير الكافية ($n < 100$)، مثل الرسومات البيانية بالأعمدة إلى اليمين الناتجة لمجموعة مختارة منها.

نسبة النساء البالغات من العمر 18-49 في نيجيريا اللاتي تزوجن قبل سن 18 عاماً، مصنفة طبقاً للثراء والموقع والسلالة، 2013



المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استناداً إلى البيانات الوطنية من لجنة السكان والبيئة، جمهورية نيجيريا الاتحادية، ومؤسسة ICF الدولية، 2014. «نيجيريا: الاستقصاء الديغرافي والصحي». آدمون، نجاح باروكه، ماستر ثيسيت: لجنة السكان: الوطنية ومؤسسة ICF الدولية.

الرصد والمساءلة: الحاجة لثورة في البيانات

والحكم الديمقراطي

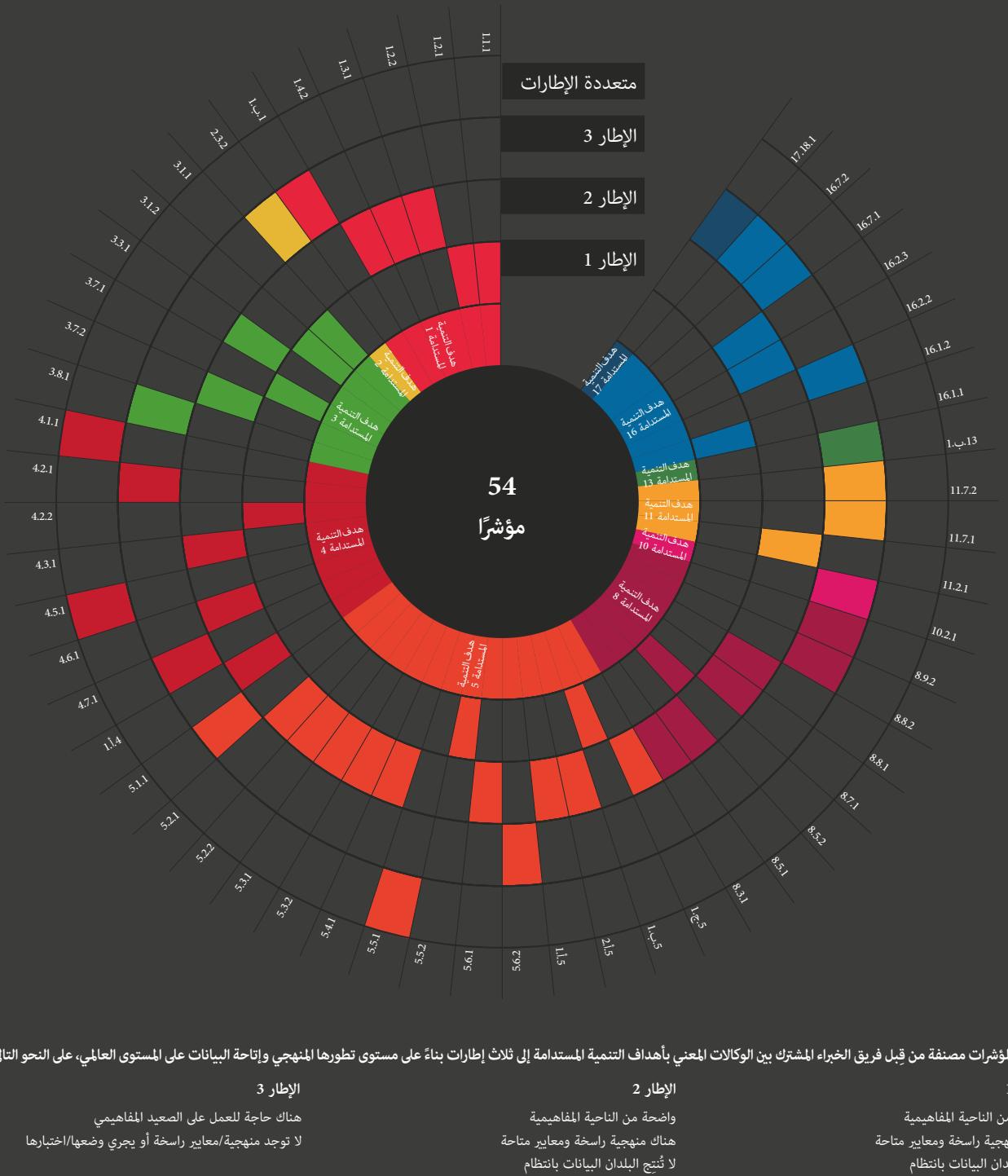
يعتبر تتبع التقدم المُحرز، وتحديد الفجوات وإبراز تحديات التنفيذ بعدها بالغ الأهمية بالنسبة للأهداف العالمية وسيبألاً محتملاً لتعزيز المساءلة. ولكن، كما يبين التقرير، تعد تحديات الرصد المراعي للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي مثيرةً للفحص. ليس هناك سوى 10 من بين 54 مؤشراً محدداً بالنسبة للنوع الاجتماعي تُنتج بانتظام يكفي لتصنيفها في الإطار 1 من قبل فريق الخبراء المشتركة بين الوكالات المعنى بأهداف التنمية المستدامة، مما يعني إمكانية رصدها بطريقة موثوقة على المستوى العالمي (انظر الشكل رقم 2). وبالنسبة لـ 24 مؤشراً، فعلى الرغم من وجود المنهجيات، إلا أن التغطية القطرية متقطعة وغير كافية لإتاحة الرصد على المستوى العالمي (الإطار 2). وهناك 17 مؤشراً آخر تتطلب قدرًا من التوضيح المفاهيمي وأو التطوير المنهجي قبل أن يمكن إنتاج البيانات (الإطار 3). المؤشرات الثلاثة المتبقية المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي لها مكونات تشمل إطارات متعددة. وفي حين يمثل هذا تحدياً بالنسبة لقياس التغيير، إلا أنه يوفر أيضاً فرصة لتحسين إتاحة وتجهيز الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي، على المدى القصير على الأقل.

ولكن، حتى مع التقدم الكبير المُحرز في مجال الإحصائيات، يلزم استخدام البيانات المتأتية في تكوين الإجراءات العامة. ورغم أن البيانات تُثري بالفعل عملية صنع القرار وتُسهم في إخضاع صناع القرار للمساءلة، إلا أن إنشاء حلقة التغذية العكسية الإيجابية هذه يتطلب ثورة في الحكم الديمقراطي أيضًا. فلكي تطالب النساء والفتيات بحقوقهن ويشكلن التنمية المستدامة، هناك حاجة إلى إتاحة مجالات النقاش العام لتحديد الأولويات الوطنية، وتحديد الإجراءات الناجحة، والتعرف على الفجوات، والاتفاق على مسارات للتغيير التحويلي وتحديد أدوار مختلف الجهات الفاعلة ومسئوليّاتها. على المستوى العالمي، أدى التشاور المفتوح على مدار عملية ما بعد عام 2015 إلى إشراك الأشخاص والبلدان المنظمات وحشدهم لتحديد الأولويات المشتركة وتجنب نقاط التوتر. كانت منظمات حقوق المرأة فعالة في بناء التحالفات والائتلافات لوضع المساواة بين الجنسين في بؤرة الاهتمام.¹⁹ وهناك حاجة مثل هذه العمليات التشاركية والائتلافات الاستراتيجية لضمان التنفيذ والمتابعة والاستعراض بأسلوب فعال ومراعي للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

الإسراع بالتنفيذ المستجيب للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي

الشكل رقم 2

المؤشرات المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي مقسمة طبقاً لتصنيف الإطارات



- من نقص م زمن في التمويل، أو تدني الجودة أو، ببساطة عدم إقاحتها. ومع بدء البلدان في العمل بموجب استراتيجياتها الوطنية للتنفيذ، من المهم للغاية تُرتب هذه المجالات الاستراتيجية وغيرها طبقاً للأولوية. وكجزء من النهج المتكامل في التنفيذ، يمكن أن تتيح بعض هذه الاستثمارات وجود أوجه تأثر هامة عبر الأهداف والغايات، كما يُظهر ذلك المثال الخاص بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (انظر في بؤرة التركيز، صفحة 15). وبالإضافة إلى ذلك، يجب تحقيق الاتساق بين الاستثمارات والسياسات والبرامج وبين مبادئ خطة عام 2030. يجب على جميع أصحاب المصلحة قياس أدائهم استناداً إلى هذه المبادئ والالتزام بتصحيح مسار إجراءاتهم عند عدم التزامهم بها. وعلى نحو أكثر تحديداً، يوصي التقرير بما يلي:

- وضع استراتيجيات محلية مُنصفة وتصاعدية لحشد الموارد. تتفاوت قابلية استراتيجيات حشد الموارد المختلفة للتنفيذ عبر البلدان والسياقات. ففي حين قد تتمكن البلدان الأعلى دخلاً من اجتذاب مبالغ كبيرة من الاستثمارات الخاصة، سوف تعتمد البلدان الأقل دخلاً بشكل أكبر على المساعدة الإنمائية الرسمية والاقتراض الدولي أو التحويلات المالية. ولكن، في جميع الحالات، هناك خيارات متاحة لزيادة المجال المالي لاستثمارات المساواة بين الجنسين. ويجب مناقشة استراتيجيات محددة بأسلوب مفتوح وشفافٍ وينبغي تقييم آثارها التوزيعية بالنسبة للرجال والنساء من مختلف المجموعات الاجتماعية وأن يتم التواصل بشأنها بوضوح.

- رصد مخصصات الموازنة لسياسات وبرامج المساواة بين الجنسين. يجب أن تتبع الدول الأعضاء والوكالات المانحة والمنظمات الدولية الالتزامات الممالية لتعزيز المساواة بين الجنسين في كل من الموازنات الوطنية والتدفقات الدولية إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. ويعتبر وضع الموازنات التشاركية والمستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي، وعمليات التدقيق الاجتماعي وجلسات الاستماع العامة أدواتٍ مهمة لتحسين الشفافية والمتساءلة عن قرارات الإنفاق وتقييم أثرها على النوع الاجتماعي.

- العمل معًا من أجل بيئة عالمية تكينية. في ضوء التزامات

- الإسراع بتطوير معايير عالمية لمؤشرات الإطار الثالث المحددة بالنسبة لنوع الاجتماعي. يجب أن تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الوكالات الراعية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني، في جهودها لتطوير منهجيات سليمة للمؤشرات المحددة بالنسبة لنوع الاجتماعي المصنفة حاليًا وإنجازات لضمان أن تعكس البيانات في الواقع الحقيقة التي تعيشها النساء والفتيات بجميع أطيافهن.

- تعزيز الالتزام على أعلى مستوى سياسي عملي رصد مفتوحة و شاملة وشفافة و مراعية للجوانب الخاصة بال النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تكون الأنظمة الإحصائية مستقلة وممكنة لكي تواءم بسرعة التغيرات في طبيعة البيانات المتاحة. يمتلك الباحثون والأكاديميون ومنظمات حقوق المرأة وغيرها من جماعات المجتمع المدني دوراً هاماً ينبغي عليهم القيام به في هذه العملية، ليس بصفتهم منتجين ومستخدمين للبيانات فحسب، ولكن كمناصرين أيضاً من أجل الحصول على بيانات لنوع الاجتماعي أكثر وأفضل. سوف يساعد التعاون بين أنظمة الإحصائيات الوطنية وهذه الجماعات وغيرها في ضمان تلبية البيانات لاحتياجات أصحاب المصلحة المختلفين.

إعطاء الأولوية للاستثمارات والسياسات والبرامج المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي

يرتبط تنفيذ التزامات المساواة بين الجنسين لخطة عام 2030 نجاحاً وفشلًا بالقدرة على حشد الموارد الكافية لتنفيذها. في العديد من البلدان، تعاني الخدمات الأساسية التي تعتمد عليها ملايين النساء والفتيات - المياه والصرف الصحي والتعليم والرعاية في الطفولة المبكرة والمأوى والخدمات القانونية والاستشارات المتخصصة والخدمات الصحية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي

حلول الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي داخل السياق الأعم لبناء القدرات الإحصائية ودمجها في برامج الدعم. ويجب أيضًا أن تعمل المكاتب الإحصائية الوطنية، والمنظمات الدولية والباحثون ومنظمات حقوق المرأة معًا معاً لمعالجة أوجه التحيز الراسخة في المفاهيم والتعريفات والتصنيفات للمؤشرات المحددة بالنسبة لنوع الاجتماعي المصنفة حاليًا وإنجازات لضمان أن تعكس البيانات في الواقع الحقيقة التي تعيشها النساء والفتيات بجميع أطيافهن.

- وضع استراتيجيات عالمية وإقليمية ووطنية لتحديد الجماعات التي يتم استثناءها من ركب التنمية. يجب تصنيف البيانات بصورة منهجية طبقاً لنوع الاجتماعي والخصائص الأخرى بما في ذلك العمر والطبيعة والإعاقه والسلالة والعرق والتوجه الجنسي والهوية الخاصة بالنوع الاجتماعي وحاله الهجرة وغيرها من التصنيفات ذات الصلة بالنسبة للسياقات الوطنية. يجب أن تبلغ المكاتب الإحصائية الوطنية عن بيانات مصنفة في الاستعراضات الوطنية وأن تضع استراتيجيات محددة لتحديد تغطية البيانات وتوسيعها بالنسبة للمجموعات التي يصعب قياسها وتعد غير مرئية في الوقت الحالي بالنسبة للإحصائيات الوطنية. وهناك حاجة أيضاً إلى الدراسة الهدافه للفئات السكانية الضعيفة، من خلال كلٍ من الأساليب النوعية والكمية، مع ضمان اتباع المعايير الأخلاقية - بما في ذلك السرية التامة للبيانات - لحماية مثل الإحصائيات الوطنية وهذه الجماعات وغيرها في ضمان تلبية هذه المجموعات والأفراد من التمييز.

- تعزيز معايير الجودة وحقوق الإنسان وغيرها من المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية. هناك دورٌ هام يجب أن تقوم به الدولة، بوصفها الضامن النهائي للبيانات العامة، في ضمان التزام البيانات بهذه المعايير والمبادئ. وعلى الرغم من أن الابتكارات التي يؤدي إليها دمج البيانات التقليدية مع الصورة الجديدة من جمع البيانات تعتبر واحدة ويمكن أن تساعد في الإسراع بالتقدم تجاه سد فجوات البيانات، إلا أن هناك حاجة لضمان الحفاظ جودة البيانات وسلامتها وتأمين السرية.

البلدان النامية. ولكن الفجوات في الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي المنتشرة على نطاق واسع في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء - ينبع أيضًا من الفشل طويل الأمد في منح الأولوية لجمع هذه البيانات. وبالتالي فإن بناء الدعم والقدرات للإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي على كافة المستويات يعد من الأولويات الهامة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن ل أصحاب المصلحة المختلفين أن يتتأكدوا من استنباط المعلومات من البيانات المتاحة، وتحليلها والإبلاغ عنها للتعبير عن التقدم المحرز تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين بطريقة شاملة، بما في ذلك بالنسبة للنساء والفتیات اللاتي يواجهن صوراً متعددة ومتقطعة من التمييز. الرصد الفعال للتقدم لجميع النساء والفتیات عبر كافة الأهداف، يوصي التقرير بما يلي:

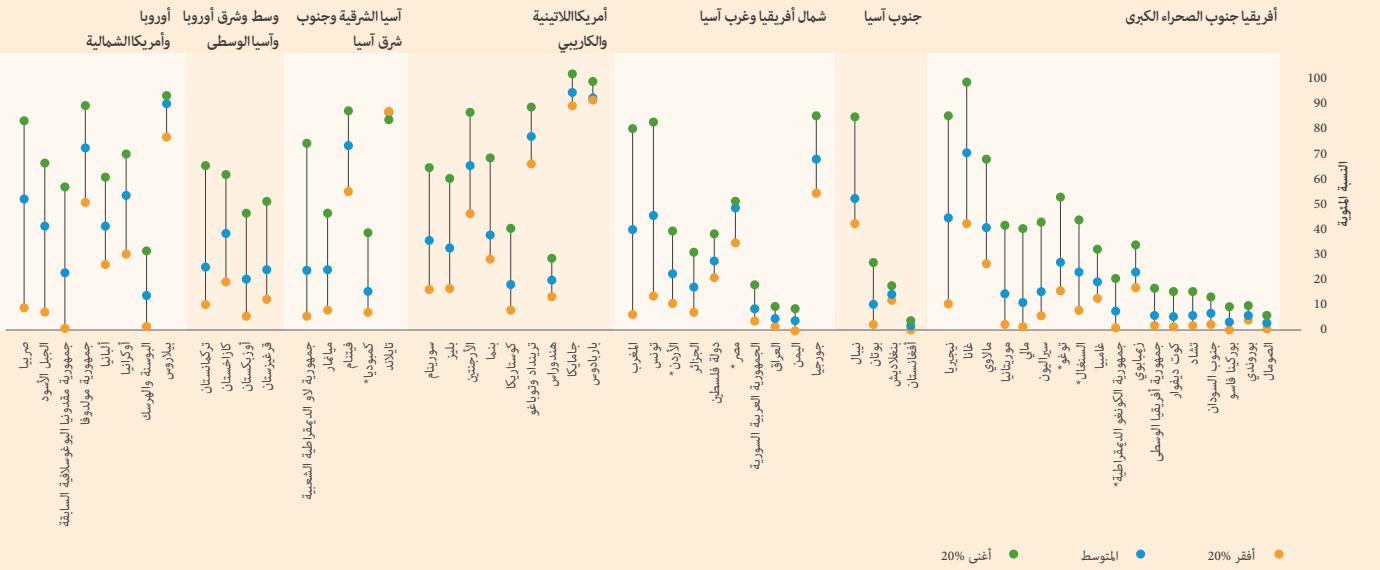
- دعم تضمين المؤشرات المحددة بالنسبة لنوع الاجتماعي عبر جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17 بحلول عام 2020. على المستوى العالمي، يوفر استعراض عام 2020 إطار المؤشرات العالمي فرصة لمناقشة وتضمين المزيد من المؤشرات المحددة بالنسبة لنوع الاجتماعي عبر الإطار بأسره، وبخاصة للأهداف التي تفتقر حالياً للمؤشرات. وحتى ذلك الحين، يجب على الدول الأعضاء - من خلال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنى بأهداف التنمية المستدامة، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع الباحثين والمجتمع المدني - أن تطور مقتراحًا راسخًا للقيام بذلك، بما في ذلك من خلال جمع المعرفة في المجالات التي تتطلب قدرًا أكبر من التطور التحليلي. وبالنهاية، يجب أن يستهدف مناصرو البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي الأطر الوطنية والإقليمية لضمان الدمج الشامل للمؤشرات المحددة بالنسبة لنوع الاجتماعي عبر جميع الأهداف.

- العمل من أجل جمع بيانات المؤشرات المحددة بالنسبة لنوع الاجتماعي بصفة منتظمة وضمان الجودة وقابلية المقارنة. وسوف تكون زيادة الموارد الفنية والمالية للأنظمة الإحصائية الوطنية أمرًا حاسماً لتحقيق هذا. وتعاني الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي، بصفة خاصة، من قلة الاستثمارات المزمنة ومن النهج المُخصص. وينبغي أن ينظر إلى

خلق أوجه التأزّر: كم سيُكلّف؟

كانوا مسجلين في التعليم قبل الابتدائي في عام 2014، إلا أن 39 في المائة كانوا في البلدان النامية.²² كما أن أوجه انعدام المساواة طبقاً لدخل الأسرة المعيشية قاسية. عبر نطاق من البلدان النامية، يزيد احتمال حضور الأطفال البالغين من العمر 3 إلى 5 أعوام واطمئنون في الأسر المعيشية الأغنى بمقدار ما يقرب من ست مرات لأحد برامج التربية في مرحلة الطفولة المبكرة عن الأطفال في نفس الفئة العمرية في أكثر الأسر المعيشية فقرًا، كما يُظهر ذلك الشكل التالي. تعتبر الاستثمارات العامة أمراً بالغ الأهمية للتغلب على هذه المشكلات، وقد تعوّض الفوائد الكبيرة على المدى المتوسط والمدى الطويل التكاليف الفورية للتتوسيع في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وكما تبيّن السيناريوهات السنوية التالية لجنوب أفريقيا وأوروبا وأوروغواي، يمكن استرداد ما بين ثلث ونصف الاستثمارات الإجمالية من خلال الضرائب ونظام الأمان الاجتماعي على المدى القصير.

النسبة المئوية للأطفال البالغين من العمر 3 إلى 5 أعوام الذين يحضرون أحد برامج التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، بلدان مختارة، أحدهما الأعوام المتأخرة



المصدر: قواعد البيانات العالمية لليونيسيف، 2016، استناداً إلى الاستقصاءات الديغرافية الصحية والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، وغيرها من الاستقصاءات وتعدادات السكان ذات التمثيل الوطني.

ملاحظات: تطابق البيانات مع أحدث سنة متاحة لكل بلد (2005-2014).

* تختلف البيانات عن التعريف القياسي أو تشير إلى جزءٍ فقط من البل.

ويجب أن يكون هذا جزءاً من الجهود الأعم لجعل الأعمال التجارية الخاصة - من جميع الأشكال والأحجام - أكثر استجابةً للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، طبقاً لما تنص عليه مبادئ تموين المرأة.²⁰ وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد الإقرار بالحاجة للمضي قدماً نحو مجموعة من القواعد العالمية الملزمة التي تتناول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.²¹

- معالجة صور التمييز المتعددة والمقطوعة من خلال السياسات والبرامج. سوف يكون تدارك أوجه القصور المتتجذرة التي تواجهها فئات معينة من النساء والفتيات أمرًا حاسمًا لتحقيق التقدم بالنسبة للجميع. وكمسألة أولوية، يجب مراجعة السياسات التي وجد أنها تعمق انعدام المساواة وتسهم في الدفع بالسكان لمزيد من التخلص عن الركب. يجب وضع تدابير محددة تهدف لخفض أوجه انعدام المساواة ومساعدة الأكثر تخلفاً عن الركب على اللحاق به، كجزء من استراتيجيات أعم لإنشاء أنظمة شاملة توّل جماعياً وتسخدمها جميع الفئات الاجتماعية.

- تعزيز المشاركة المُحدِّية في تصميم جميع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها. يجب تيسير الحكم الديمقراطي وعمليات صنع القرار، ورعاية أصوات النساء والفتيات وظهورهن، لضمان تحديد الأولويات الوطنية من وجهات نظر أوسع بشأن الأمور التي تُساعد التقدم أو الأمور التي تعوّه.

تعزيز المساءلة من خلال العمليات والمؤسسات المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي

تُقر خطة عام 2030 صراحةً بأن نقاط البدء والتحديات (وسائل مواجهة تلك التحديات) تختلف من بلد إلى آخر. ونتيجة لذلك، فإن عملية التنفيذ والرصد والمساءلة يُنظر إليها باعتبارها ذات ملكية قطريّة وتحت قيادة قطريّة. وأنه التزام سياسي غير ملزم، تفتقر خطة عام 2030 إلى الإنفاذ؛ ولا توجد عوائق محددة إذا أخفقت البلدان في بذل جهود جادة لتحقيق الأهداف والغايات. غير أن الدول ملتزمة بمتابعة واستعراض عمليات مفتوحة وشاملة ومشاركة وشفافية، وترتكز على الناس وتراعي الفوارق بين الجنسين وتحترم حقوق الإنسان ومركزة على من هم أكثر تخلفاً عن الركب (انظر الشكل 3)²³ لتعزيز

الشراكة العالمية والروح الشاملة لخطة عام 2030، يجب تعزيز التضامن والتعاون بين البلدان من جميع مستويات الدخل وإنشاء بيئة عالمية تمكّنية لتنفيذها. ويجب أن تتعاون الدول الأعضاء لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والمنافسة الضريبية الدولية واستعراض مدفوعات الدين الخانقة وهي أمور تعيق جميعها جهود حشد الموارد المحلية.

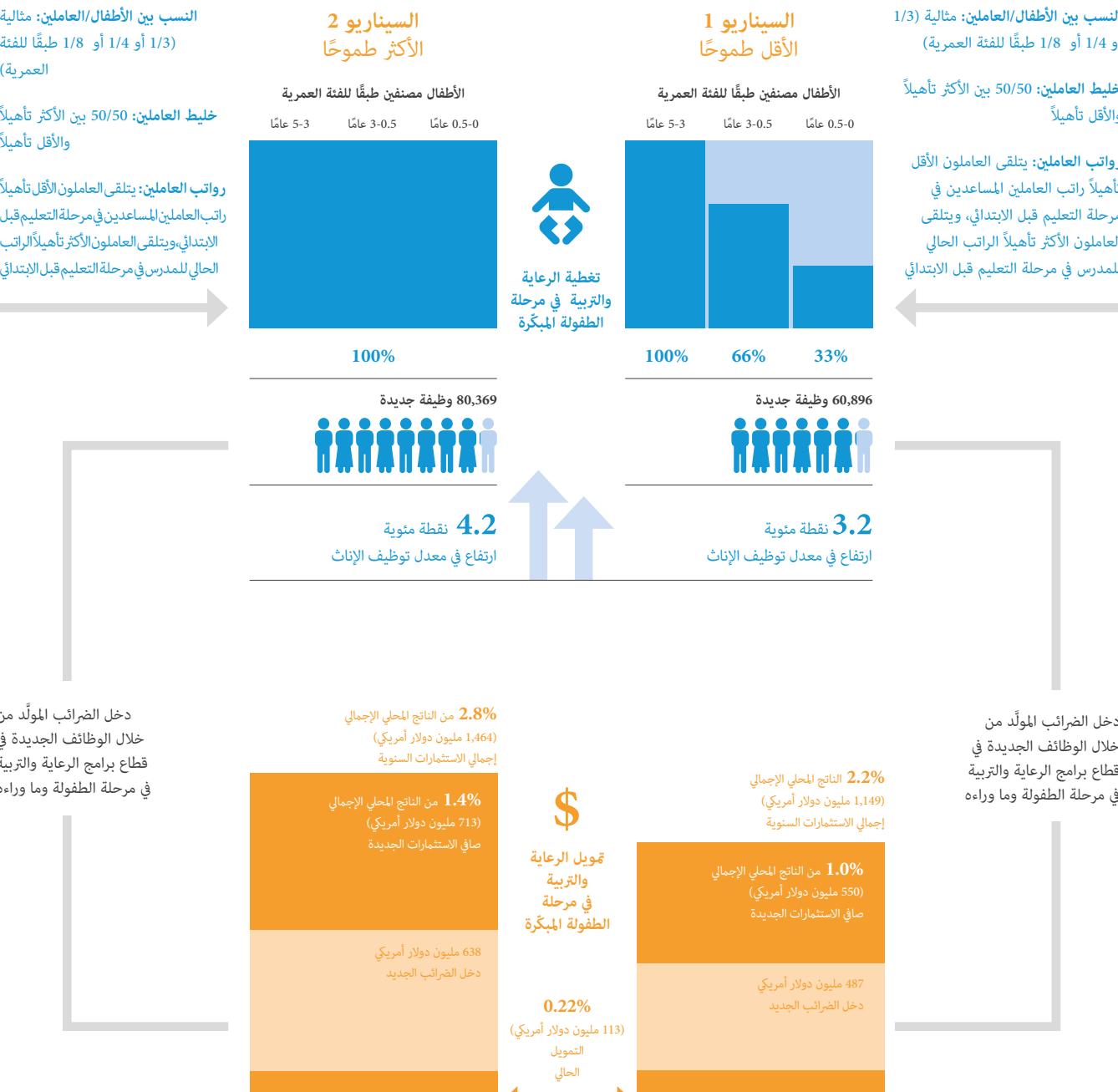
- اتساق السياسات والبرامج مع مبادئ خطة عام 2030. يجب أن يضمن جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، وكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، أن تكون إجراءاتهم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي وأن تُسهم في تحقيق حقوق جميع النساء والفتيات. ويجب أن تُوجّه مبادئ مثل الإتاحة والقدرة على الوصول والسعر المعقول تشكيل وتتنفيذ السياسات والبرامج. ويجب أن تُمثل معايير رئيسية لرصد وتقييم فعاليتها.

- زيادة الدعم المالي للمنظمات النسائية للمشاركة في الدعوة السياسية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. يمكن أن تلعب الجهات المانحة الخاصة وثنائية الأطراف، بالإضافة إلى المنظمات الدولية، دوراً هاماً من خلال زيادة التمويل الأساسي والتمويل متعدد السنوات. يمكن الاستقرار المالي الذي يجلبه مثل هذا التمويل المنظمات النسائية من الاستجابة بمروره لتغيرات السوق وتيسير الدعوة على المدى المتوسط والطويل، والتخطيط ووضع البرامج الازمة لإبقاء المساواة بين الجنسين في بؤرة اهتمام التنفيذ والرصد.

- تحديد شروط واضحة للمشاركة ومعايير للشراكات بين القطاعين العام والخاص على المستويين العالمي والوطني. يمكن أن يلعب القطاع الخاص دوراً حاسماً في دعم تحقيق خطة عام 2030. ويمكنها أن تدفع بالنمو الاقتصادي والابتكار إلى الأمام، وأن تتشَّعَّ وظائف لائقة وتساعد على سد جوة التمويل من خلال دفع حصتها العادلة من الضرائب. يمكن تعزيز فعالية مشاركة القطاع الخاص وخوضه للمساءلة من خلال وضع قواعد واضحة للمشاركة وإجراء تقييمات منتظمة للأثر لحقوق الإنسان والأثر على النوع الاجتماعي.

سيناريوهات الاستثمار في الرعاية وال التربية في مرحلة الطفولة المبكرة: أوروجواي

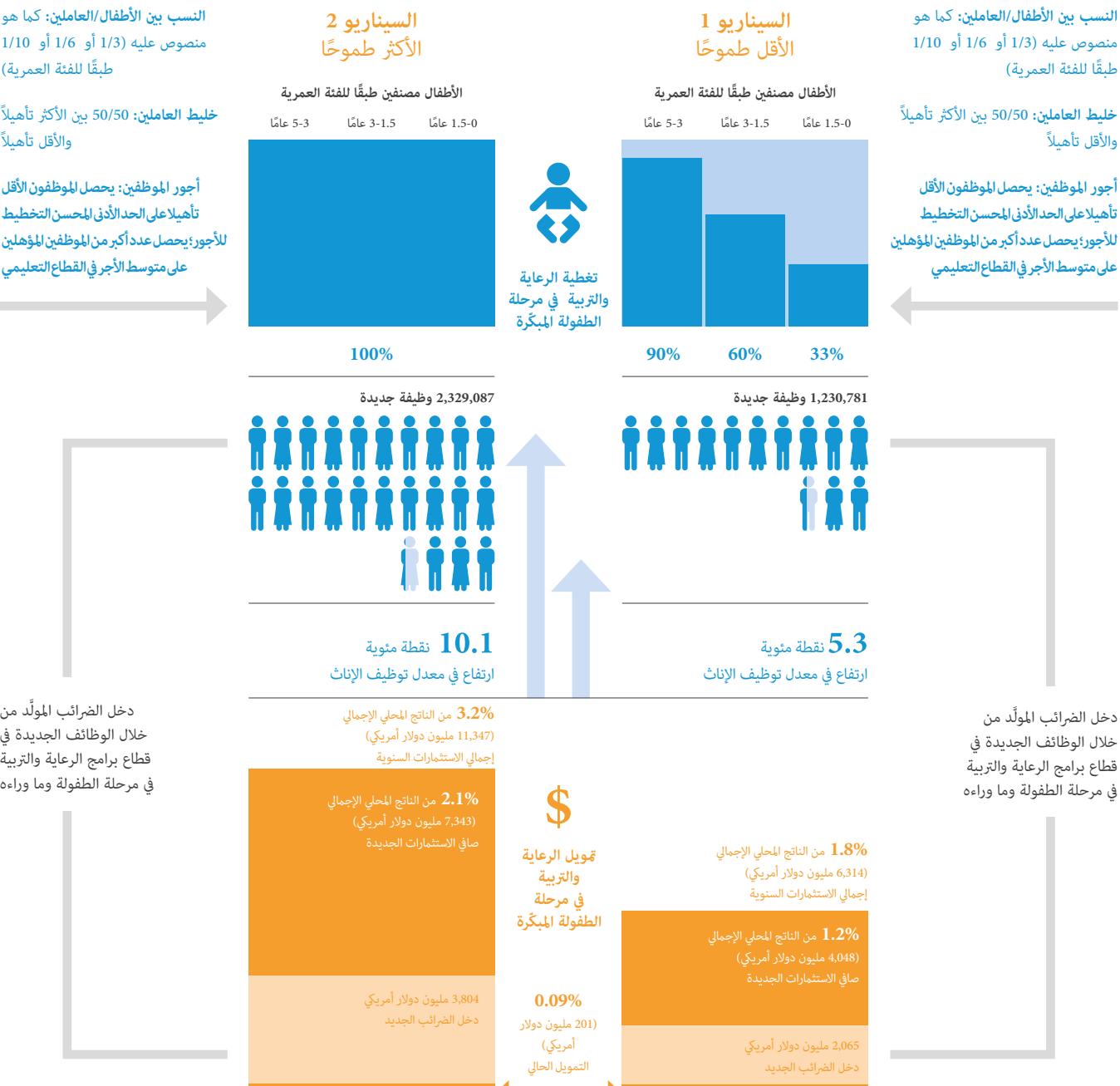
يؤدي الاستثمار في خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ثماره في أوروجواي، لن يؤدي استثمار إجمالي سنوي بمقدار 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي إلى تغطية شاملة ببرامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة لجميع الأطفال البالغين من العمر 5-0 سنوات فحسب، بل سيُنشئ أيضًا 80,000 وظيفة جديدة، ليزيد من توظيف الإناث بمقدار 4.2 نقطة مئوية.2 يمكن أن توفر هذه الوظائف الجديدة عائدًا جديداً من الضرائب والأمن الاجتماعي يصل إلى 638 مليون دولار أمريكي (السيناريو 2). ويمكن أن يُمثل سيناريو أقل طموحًا بـ 2.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي نقطة انطلاق نحو التغطية الشاملة (السيناريو 1).



الملاحظة: جميع المبالغ بالدولار الأمريكي والأرقام لعام 2017. استُخدمت أسعار الصرف التالية 1 دولار أمريكي = 28.71 بيزو أوروجواي بالنسبة لأوروجواي و 1 دولار أمريكي = 13.51 راند جنوب أفريقيا، بالنسبة لجنوب أفريقيا. مقياس الرسم المستخدم لعرض عدد الوظائف المُختلفة بصورة مئوية هو 1 إلى 100,000 في حالة جنوب أفريقيا و 1 إلى 10,000 في حالة أوروجواي.

سيناريوهات الاستثمار في الرعاية وال التربية في مرحلة الطفولة المبكرة: جنوب أفريقيا

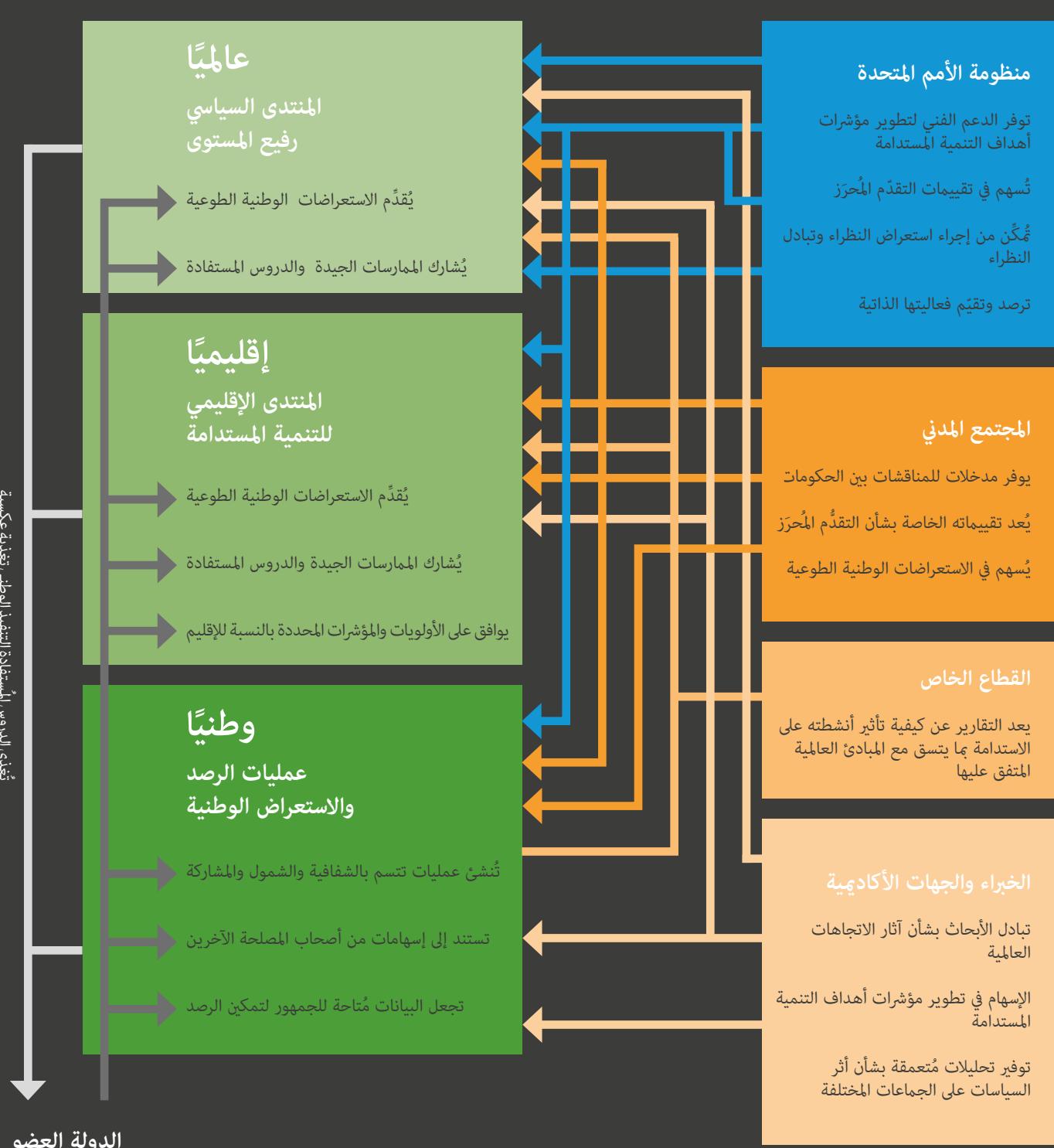
يؤدي الاستثمار في خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ثماره في جنوب أفريقيا، لن يؤدي استثمار إجمالي سنوي بمقدار 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي إلى تغطية شاملة لجميع الأطفال البالغين من العمر 0-5 سنوات فحسب، بل سيُنشئ أيضًا 2.3 مليون وظيفة جديدة، مما يزيد من توظيف الإناث بمقدار 10.1 نقطة مئوية (السيناريو 2). ويمكن أن تؤدي هذه الوظائف الجديدة عائدًا جديداً من الضرائب والأمن الاجتماعي يصل إلى 3804 مليون دولار أمريكي. ويمكن أن يُمثل سيناريو أقل طموحًا بـ 1.8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي نقطة انطلاق نحو التغطية الشاملة (السيناريو 1).



المصدر: De Henau, J. 2017. "Universal Childcare in South Africa, Turkey and Uruguay: A Comparative Analysis of Costs, Short-term Employment Effects and Fiscal Revenue". ورقة معلومات أساسية لقسم الأبحاث والبيانات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك. أعدت ديبي بودلندر الحسابات لجنوب أفريقيا، بينما أعد الحسابات لأوروجواي كل من فيرناندو فيلغويرا ورافائيل ماتزورو.

الشكل رقم 3

متابعة واستعراض خطة عام 2030



ملاحظة: يتضمن هذا الشكل أمثلة توضيحية للعمليات والجهات الفاعلة والأنشطة التي تلعب دوراً في عملية المتابعة والاستعراض وليس مجموعة شاملة منها.

لعب دور رائد في إعدادها. كما أن هناك حاجة لإطار قانوني مُساعد، يتضمن تدابير لحماية المجالات المتاحة للمجتمع المدني ولضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، لكي تتمكن المنظمات النسائية من القيام بدورها الحاسم في الرصد والتنفيذ.

المساءلة عن التنفيذ المراقب للنوع الاجتماعي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، يوصي التقرير بما يلي:

- وضع المساواة بين الجنسين في بؤرة اهتمام التنفيذ الوطني.
 - يجب أن تعمل الدول على توطين التزامات المساواة بين الجنسين العالمية من خلال دمجها ضمن خطط التنمية الوطنية والسياسات والتشريعات والأطر المتعلقة بها بما في ذلك تلك المستخدمة لإنتاج وبيانات الإحصائيات الخاصة بال النوع الاجتماعي. ويجب تحديد المسؤولية عن تحقيق أهداف وغايات المساواة بين الجنسين والموارد المخصصة لذلك بوضوح وأن تفتح للفحص الدقيق من قبل الجمهور، بما في ذلك من خلال البرمادات ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني. وينبغي أن تُعطى منظمات حقوق المرأة والآليات الوطنية المعنية بشئون المرأة مقدعاً على الطاولة وأن تُدعم للمشاركة في عمليات التنفيذ والتأثير فيها.
- ضمان رصد التزامات المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها.
 - يجب تحديد الغايات والمؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين المحددة إقليمياً ووطنياً وأن يُبلغ عنها لتعزيز الالتزامات العالمية. وعلى المستويين العالمي والإقليمي، ينبغي أن تُشجّع منظمة الأمم المتحدة الحكومات وتدعمها للإبلاغ عن هذه التعهدات من خلال التعاون الفني وتبادل الممارسات الجيدة. وينبغي إجراء عمليات تدقيق منتظمة لتقدير ما إذا كان المنظور الخاص بالنوع الاجتماعي مدمجاً فيما تقوم به الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة من إبلاغ، كجزء من عملية المتابعة والاستعراض الرسمية.
- دعم المنظمات النسائية وغيرها من جهات المجتمع المدني الفاعلة لرصد التقدّم المحرّز وإخضاع الحكومات للمساءلة عن التزامات المساواة بين الجنسين. يجب أن توفر منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الدولية بيئه تكمينية للباحثين ومنظمات المجتمع المدني لإجراء تقييماتهم الخاصة للتقدّم المحرّز على المستوى العالمي والمستويات الإقليمية والوطنية، مع التأكيد من تمكن خبراء الشؤون النسائية ومنظمات حقوق المرأة من

ملاحظات ختامية

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة**
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وحق المرأة. والهيئة هي النصيحة العالمية الرئيسية لقضايا المرأة والفتاة، حيث أنشئت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.
- تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في جهودها لإرساء معايير عالمية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، كما تعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لسن القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. كما تساند الهيئة مشاركة المرأة على نحو متكافئ في كافة جوانب الحياة ومناحيها، مع التركيز على المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية: زيادة الدور القيادي للمرأة ومشاركتها؛ وضع حد للعنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز قkin المرأة اقتصادياً؛ وجعل المساواة بين الجنسين في قلب عمليات التخطيط للتنمية الوطنية ووضع ميزانياتها. كما تنسق هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعمال منظمة الأمم المتحدة المعنية بتشجيع المساواة بين الجنسين وتعززها وتروّج لها.
- .14 Chant, S. 2008. "Dangerous Equations? How Female-Headed Households Became the Poorest of the Poor – Causes, Consequences and Cautions." In *Gender and Development: Critical Concepts in Development Studies*, edited by J. Momsen, 397–409. London: Routledge
- .15 De Beer, P. and F. Koster. 2009. *Sticking Together or Falling Apart? Solidarity in the Era of Individualization and Globalization*. Amsterdam: Amsterdam University Press; UN HRC (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة). 2014. "تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، ماغدالينا سيبوليفيدا كارمونا". المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، ماغدالينا سيبوليفيدا كارمونا. A/HRC/16/44
- .1 Mawarire, T., I. Pousadela and C. Gilbert. 2016. *Civil Society Watch Report*. CIVICUS. تم الدخول إلى الموقع في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. (مجلis حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة). 2010. "تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، السيدة مارغريت سيكاغيا". A/HRC/16/28
- .2 Brody, A. 2016. "Towards Gender-Just Food and Nutrition Security." BRIDGE Cutting Edge Programmes Policy Brief. Institute of Development Studies. Brighton, UK
- .3 ILO (منظمة العمل الدولية). 2016. *Women at Work: Trends 2016*. جنيف: مكتب العمل الدولي.
- .4 الاتحاد البريطاني الدولي 2017. "النساء في البيانات الوطنية: المتوسط العالمي". تم الدخول إلى الموقع في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. .http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm
- .5 حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام بيانات الاتصال عليها من شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة. "قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة". تم الدخول إلى الموقع في 2017/يوليو 2017. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/
- .6 البنك الدولي. 2015. النساء والأعمال التجارية والقانون 2016: الوصول إلى المساواة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- .7 شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. 2017. "قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة". تم الدخول إلى الموقع في كانون الأول/ديسمبر 2017. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/
- .8 Sen, G. and A. Mukherjee. 2014. "No Empowerment without Rights, No Rights without Politics: Gender-Equality, MDGs and the Post-2015 Development Agenda." *Journal of Human Development and Capabilities* 15 (2–3), 188–202.
- .9 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013. انقسام الإنسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. 2010. مجاهدة الفقر وانعدام المساواة: التغيير السياسي والسياسة الاجتماعية والسياسية. UNRISD; Ostry, J. D., A. Berg and C. G. Tsangarides. 2014. Redistribution, International .02/Inequality, and Growth." IMF Staff Discussion Note SDN/14 .Monetary Fund, Washington, DC
- .10 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2015. "تقرير المقرر الخاص المعنى بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، السيد فيليب أستون". A/HRC/29/31
- .11 Grondona, V., N. Bigedain and C. Rodriguez Enriquez. 2016. "Illicit Financial Flows Undermining Gender Justice." International Policy Analysis. Friedrich-Ebert-Stiftung, Berlin; Levien, M. 2017. "Gender and Land Dispossession: A Comparative Analysis." Discussion Paper No. 15. UN Women, New York.
- .12 استناداً إلى تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة للبيانات الجزئية الناتجة عن الدراسة الاستقصائية للمجتمعات الأمريكية (سلسلة البيانات الجزئية المتكاملة لاستخدام العام، الإصدار 5.0.). حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استناداً إلى البيانات الجزئية من لجنة السكان الوطنية، جمهورية نيجيريا الاتحادية، ومؤسسة ICF الدولية. 2014. "نيجيريا: الاستقصاءات الديمغرافية والصحية 2013." آبوجا، نيجيريا، وروكفييل، ماساتشوستس: لجنة السكان الوطنية ومجموعة ICF الدولية.



East 42nd Street 220
New York, NY 10017, USA
هاتف: 646-781-4400
فاكس: 646-781-4444

unwomen.org
facebook.com/unwomen
twitter.com/un_women
youtube.com/unwomen
flickr.com/unwomen